

Agreements, Truces, and Treaties in the Islamic State

Dr. Hanaa Salem Daya

Received: 2/6/2019

Revised: 11/7/2019

Accepted: 21/8/2019

Published online: 16/9/2019

* Corresponding author:

Email: Hanaa@gmail.com

<https://doi.org/10.65811/137>

Citation: Daya.H (2019). *Agreements, Truces, and Treaties in the Islamic State.* International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 1(3).

(CC BY 4.0)

©2019 The Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

International Jordanian journal
Aryam for humanities and social
sciences: [Issn Online 2706-8455](https://doi.org/10.65811/137)

Abstract: Treaties are an extremely important tool for managing the foreign relations of the Arab Islamic state. This is due to reasons including that the establishment of treaties on the principle of mutual consent between their parties, with regard to defining rights and arranging the obligations arising from them, would make the treaty a better tool in the field of exchange Relationships, spreading the spirit of cooperation and developing them between the Arab Islamic state and other countries. Likewise, the existence of a treaty on any topic or issue is a legal guarantee for respect and implementation of the obligations contained in the treaty, because it occurred by the free will of its parties.

Keywords: Articles, appeasements, treaties, Islamic.

الموادعات والمهادنات والمعاهدات في الدولة الاسلامية

د. هناء سالم ضايح

الملخص: تعد المعاهدات () أداة بالغة الأهمية بالنسبة لإدارة العلاقات الخارجية للدولة العربية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أسباب منها ان قيام المعاهدات على مبدأ الرضا المتبادل بين أطرافها، بما يتعلق بتحديد الحقوق، وترتيب الالتزامات الناشئة عنها، من شأنه أن يجعل المعاهدة أداة فضلى في مجال تبادل العلاقات وبث روح التعاون وإنمائها بين الدولة العربية الإسلامية وغيرها من الدول، وكذلك فإن وجود معاهدة في أي موضوع أو مسألة كانت، بمثابة ضمانة قانونية لاحترام وتنفيذ ما جاء من التزامات في المعاهدة، لأنها جرت بمحض إرادة أطرافها، لذا فالنزول على مقتضى أحكام المعاهدة من جانب الدولة العربية الإسلامية مشمولة بواجب احترام العهود والمواثيق المنصوص عليها شرعا في الكتاب والسنة (). وإن كان التعاهد وسيلة لتنظيم العلاقات السلمية بين الدول، وخاصة الدولة العربية الإسلامية لأنه يؤدي إلى نشر الدعوة وبسط الأمان بين الناس كافة، ويظل وسيلة ملائمة لتنظيم علاقاتها وقت الحرب، لضرورات تدعو الحاجة إليها مثل إبرام معاهدات لنقل الجرحى أو تبادل الأسرى أو غي ذلك من الأمور المتعلقة بالحرب أو المترتبة على انتهاء الحرب. ولعل ما يعكس أهمية المعاهدات في نطاق العلاقات الخارجية للدول، ما لجأت إليه الدولة العربية الإسلامية إبان نشأتها الأولى في عهد الرسول (e) وفي عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - من إبرام المعاهدات مع الدول والشعوب غير الإسلامية بقصد تنظيم العلاقات بين الطرفين في كافة الأمور والمسائل المتصلة بالدعوة الإسلامية في حالي السلم والحرب على السواء ().

الكلمات المفتاحية: الموادعات ، المهادنات ، المعاهدات ، الاسلامية.

أما الهدنة فهي المصالحة، وهي مشتقة من الهدون، وهو السكون، لأن بها تسكن الفتنة ويقال هدنت الرجل وأهدنته إذ أسكنته، والهدن السكن، وهادنته صالحته، والاسم منها الهدنة والموادعة. وقد رتب الفقهاء باب الهدنة في كتبهم.^(١٠)

أما الهدنة شرعا: هي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى موادعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة.^(١١)

والمعاهدة لغة هي الاعتقاد والتعاهد، والتعاهد والعهد واحد وهو احدث العهد بما عهدته، والتعهد التحفظ بالشيء وتجديد العهد به.^(١٢)

أما المعاهدة اصطلاحا: فتعني المهادنة والموادعة، والمسالمة كلها بمعنى واحد، وهي كل ما يعقد من اتفاقات وما يبرم من تعهدات بين المسلمين وغيرهم، من اجل تحقيق مصلحة الدعوة الإسلامية ومصلحة المسلمين^(١٣). أو هي عقد يتضمن مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة بعوض أو بغير عوض.^(١٤)

ويظهر لنا من هذه التعاريف إنها جميعا تدور حول نوع معين من الاتفاقيات التي كانت تتم بين المسلمين وغيرهم على ترك القتال، وتسمى هذه المعاهدة لهذا الغرض (هدنة)، و(مهادنة)، و(موادعة) أو الصلح على ترك القتال لمدة. ومن آثارها حصول الأمان فيها.^(١٥)

إلا ان ذلك لا يمنع من أن هذه الاتفاقيات والعهود عرفت لدى عرب قبل الإسلام. إلا إنها كانت بصيغة أحلاف^(١٦)، وأهمها حلف المطيبين الذي عُقد عندا اختلفت بطون قريش إلى توزيع الوظائف في مكة^(١٧)، وحلف الفضول، الذي قرر فيه زعماء قريش على التعاهد على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه وكانوا على ظلمة حتى ترد عليه مظلمته.^(١٨)

^{١٠} [] الغنمي، أحكام: ١٢٠.

^{١١} [] الرملي، محمد بن احمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة، ١٩٣٨): ١٠٠/٨؛ المودود، الاختيار: ١٢٠/٤؛ الشرييني، مغني المحتاج: ٢٦٠/٤.

^{١٢} [] ابن منظور، لسان: ٣١٣/٣.

^{١٣} [] شتاء، الأصول: ٤٣.

^{١٤} [] ابن قدامة، المغني: ٥١٧/١٠.

^{١٥} [] زيدان، المفضل: ٤٨١/٤.

^{١٦} [] الأحلاف: بمعنى الحلف، المعاهد على التعاضد والتساعد والاتفاق. ابن منظور، لسان العرب: ٥٣٣-٥٦.

^{١٧} [] ابن هشام، السيرة: ١٣١/١-١٣٢؛ الملاح، الوسيط: ٤٧.

^{١٨} [] ابن هشام، السيرة: ١٣١/١-١٣٤؛ علي، جواد، المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط٢، دار العلم للملايين، مكتبة النهضة، (بغداد، ١٩٧٨م): ٨٦/٢-٨٧؛ الملاح، الوسيط: ٢٩.

وكان النبي (e) يوم ذاك من الحاضرين وقال عن ذلك "لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان^(١٩) حلف ما أحب أن لي به حمر النعم ولو أدعى به في الإسلام لأجبت، أي لا أحب نقضه وإن وقع لي حمر النعم في مقابلة ذلك".^(٢٠)

وهكذا استمرت الأحلاف والعهود لتأخذ طورا جديدا في عهد الرسول { ومن بعده الخلفاء الراشدين أثر بدأ سيل الفتوحات خاصة في زمن الخليفة عمر بن الخطاب (t)، فكانت إما مع الفرس وإما مع الروم. لأنهما الجارتان للدولة العربية الإسلامية آنذاك^(٢١). فمثلا عقدت اتفاقية معاهدة بين أهل فحل والمسلمين في زمن عمر (t) تم بموجبها إعطاء الأمان للبيزنطيين على أنفسهم وأموالهم وأن لا تهدم حيطانهم، وتولى ذلك العقد أبو عبيدة، وشرحبيل بن حسنة^(٢٢). أو في زمن الخليفة عثمان بن عفان (t) فقد تم عقد معاهدة بين أهل قبرص والمسلمين عقدها معاوية والي الشام سنة (٢٨هـ / ٦٤٨م).^(٢٣)

ثانياً: مشروعية المصادقة:

أهتم التشريع الإسلامي بالقضايا التي تتعلق بالعهود والعقود لأنها تتصل بالذمم فالدليل على مشروعية العهود هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد دلت النصوص الشرعية على مبدأ مشروعية المعاهدات مع الأعداء في وقت السلم والحرب. لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٤). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٥). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٦). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٧). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٨). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ فَتًى مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا أَوْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ أَوْ يُعْطُوا دِيَارَهُمْ ذَلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَيْتَ لِقَابِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَرَدَّ عَلَىٰ قُرْبَانِهِمْ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَمَنْ جَاءَكَ مِنْهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ بِوَدْعِ اللَّهِ وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ فَأُولَٰئِكَ الْبُرُوقُ الَّتِي هِيَ فِي أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَىٰ آلِهِمْ مِنْهُنَّ وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ بَذْرَهُمْ وَأَسْفَهُنَّ فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الْعُشْبَانَ مِنْهُنَّ وَيَتَرَبَّصُّونَ بِكُمْ أَنْ يُخْرِجَكُم مِّنْ دِينِكُمْ وَيُؤَيِّدَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ فَإِنَّكُمْ خَائِدَةٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٩). هذه الآيات وغيرها الكثير تؤكد على مشروعية المعاهدات والوفاء بها واحترامها وعدم الغدر.

^{١٩} [عبدالله بن جدعان بن عمرو بن سعد بن تميم، يكنى أبا زهير، وابن عم عائشة رضي الله عنها ولذلك قيل لرسول (ﷺ) ان ابن جدعان كان يطعم الطعام، ويكرم الضيف فهل ينفعه ذلك يوم القيامة؟ فقال، لا، انه لم يقول يوما: رب أغفر لي خطي يوم الدين. ابن هشام، السيرة / ١ / ١٣٤؛ ابن كثير، البداية: ٢ / ٢١٨-٢١٩.

^{٢٠} [ابن هشام، السيرة: ١ / ١٣٤؛ يعقوبي، تاريخ: ٢ / ٢١٧.

^{٢١} [حسن، محمد عبدالغني، المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦: ٩-١٠.

^{٢٢} [البلاذري، فتوح: ١١٨؛ يعقوبي، تاريخ: ٢ / ١١٨؛ ابن الأثير، الكامل: ٢ / ٢٩٥-٢٩٦؛ الركابي، كريمة عبدالقادر، علاقات الدولة الإسلامية بالدولة البيزنطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٨٨م: ٦٢.

^{٢٣} [البلاذري، فتوح: ١٣٥؛ الطبري، تاريخ: ٤ / ١٤٠؛ طاقة، رنا صلاح، العلاقات الدبلوماسية بين العباسيين والبيزنطيين (١٣٢- ٣٢٠هـ / ٧٥٠-٩٣٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٩٩: ١٨.

^{٢٤} [سورة النساء / الآية ٩٠.

^{٢٥} [سورة الأنفال / الآية ٦١.

^{٢٦} [سورة الممتحنة / الآية ٨.

^{٢٧} [سورة الأنفال / الآية ٧٢.

^{٢٨} [سورة التوبة / الآية ٤.

^{٢٩} [سورة التوبة / الآية ٧.

ما أصطلح عليه محمد رسول الله، قال سهيل بن عمرو: لو عرفناك رسول الله ما قاتلناك، أو ترغب عن اسم أبيك؟ أكتب محمد بن عبد الله، فأمر رسول الله (e)، عليا (t) أن يمحو ما كتب، فأبى علي ذلك حتى محاه رسول الله (e) بيده. وقال: أنا محمد بن عبد الله ورسول الله، أكتب: هذا ما أصطلح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو وعلى أهل مكة، وأملى عليه الكتاب إلى آخره، وأمره بأن يكتب بذلك نسختين " فصار هذا أصلا في هذا الباب.

وشرح^(٥٩): "لأن كل واحد من الفريقين يحتاج إلى نسخة تكون في يده، حتى إذا نازعه الفريق الآخر في شرط رجع إلى ما في يده، واحتج به على الفريق الآخر، ثم المقصود به التوثق والاحتياط، فينبغي ان يكتب على أحوط الوجوه، ويتحرز فيه من طعن كل طاعن، إليه وقعت الإشارة في قول الله تعالى: *چ ذ ئ ث م ت ث ئ ث م ت چ*^(٦٠). ومعلوم ان ما علمه الله يكون صوابا مجمعا عليه، فينبغي ان يكتب على وجه لا يكون لأحد فيه طعن، ثم بدأ الكتاب فقال: هذا ما توادع عليه الخليفة فلان ومن معه من المؤمنين، وفلان ومن معه من أهل مملكته، وأبو زيد البغدادي قال في شروط الاختيار عندي أن يكتب هذا فيه ذكر ما توادع عليه ليكونا صادقا حقيقة".

وعند كتابة العهد يجب تحديد التاريخ بمدة معلومة ابتداءً وانتهاءً فقد قال^(٦١): توادعوا كذا وكذا سنة، أولها شهر كذا من سنة كذا، وآخرها شهر كذا".

وقال^(٦٢): "وإنما يبدأ بذكر التاريخ لأن موجب العقد الذي يجري حرمة القتال في مدة معلومة، فلا بد من أن يكون أول تلك المدة وآخرها موجبا معلوما وذلك ببيان التاريخ. وإنما أختار لفظ الموادعة لأنه لا مسالمة ولا مصالحة حقيقة بين المؤمنين والمشركين، وإنما يكون بينهم المعاهدة كما قال الله تعالى: *چ ب پ پ پ پ چ*^(٦٣). والموادعة هي المعاهدة ثم ذكرها بالفريقين حاجة إلى ذكره في الكتاب".

تدل هذه النصوص إن المعاهدات الإسلامية كانت موجة العبارات، دقيقة المعاني، متكاملة النص، واضحة الأهداف، محررة وليست شفوية. وإن كتابة المعاهدات في الشريعة الإسلامية تعد أمرا واجبا، لما تحققه من منافع ومزايا لكونها دليل إثبات مباشر لأي خلاف أو نزاع يدور حول ما تم الاتفاق عليه، وأيضا صيانة لحقوق الأطراف المتعاقدة. ولا بد أن يتبع ذلك شهود ليشهدوا

إسلامه كان كثير البكاء إذا سمع القرآن، استشهد يوم اليرموك وقال بعضهم توفي في الطاعون. الذهبي، سيرة: ١٩٤/١-١٩٥؛ الحنبلي،

شذرات: ٣٠/١؛ ابن الأثير، أسد: ٤٨٠/٢-٤٨١.

[٥٩] السرخسي، شرح السيرة: ١٧٨١/٥-١٧٨٢.

[٦٠] سورة البقرة/ الآية ٢٨٢.

[٦١] الشيباني، السير: ١٧٨٢/٥.

[٦٢] السرخسي، شرح السيرة: ١٧٨٢/٥.

[٦٣] سورة التوبة/ الآية ١.

على الاتفاق والتوقيع وأن تكون بنسختين لتشمل الطرفين. وهذا ما أتبع في جميع أرجاء الدولة العربية الإسلامية على مختلف مراحلها مع حدوث تطور في أسلوب الحياة.^(٦٤)

سابعاً: مدة المودعة:

أجمع الفقهاء على مشروعية إبرام المودعات أو المعاهدات المحدودة المدة فيما بين المسلمين وغيرهم. إلا إنهم اختلفوا في تحديد المدة التي لا يجوز للدولة العربية الإسلامية إبرام المعاهد فيما زاد عليها. واجمعوا على ان تحديد المدة تتم من قبل إمام المسلمين أو نائبه، لأنه هو الذي يقدر المصلحة العامة للمسلمين.^(٦٥)

فقد عدّ قسم من الفقهاء إن إبرام المعاهدة المقدرة بأجل معين، أمر مشروع في الإسلام إلا ان تحديد مدة هذا الأجل، يختلف بحسب ما يكون عليه حال المسلمين من قوة أو ضعف. فإن كان المسلمون في حالة القوة بحيث كان باستطاعتهم فرض شروطهم على غيرهم، فإن أقصى مدة للمعاهدة ينبغي ان لا يتعدى فترة الأربعة أشهر^(٦٦). ويستدل أصحاب هذا الرأي بقول الله تعالى: ﴿جَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَسُولٌ مِنْهُمْ أَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَيُخْلِطُوا أَمْوَالَهُمْ بَيْنَهُمْ رُسُلًا مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ تَقُونَ حَقَّ الْوَعْدِ﴾. وقد أرسل الرسول (e) هذه الآيات مع علي بن أبي طالب (t) فقرأها على الناس في الموسم وكان فرضاً لأن لا يعطى لأحد مدة بعد هذه الآيات إلا أربعة أشهر، لأنها فرضت من الله سبحانه وتعالى. واستندوا أيضاً إلى فعل الرسول (e) مع صفوان بن أمية فقد هادنه أربعة أشهر بعد فتح مكة.^(٦٨)

بينما ذكر القسم الآخر من الفقهاء، إنه إذا كان المسلمون في حالة ضعف، ولا يستطيعون أن يقاوموا العدو، ففي هذه الحالة قرروا ان المدة التي يجوز للمسلمين فيها إبرام العهود مع غير المسلمين ينبغي أن لا تتعدى عشر سنوات استناداً إلى معاهدة الحديبية التي أبرمها الرسول (e) مع قريش. فإذا ازدادت على عشر سنوات بطلت.^(٦٩)

أما القسم الثاني، فإن أصحابه يذهبون إلى القول بعدم التقيد بمدة معينة قصرت المدة أم طالت، لأن ذلك مرتبط بمصلحة الإسلام والمسلمين^(٧٠). مستندين إلى قول الله تعالى: ﴿جَاءَ مِنْكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ يَتْلُو آيَاتِهِ وَيُزَكِّيكُمْ وَيُنَفِّسُ الْكَلِمَاتِ لَكُمْ إِنِّي خَشِيتُ أَنِّي مَلَأْتُكُمْ بِالْغُلُوبِ فَمَا زُبَّكُم بَلْأَنْتُمْ قَوْمٌ عَاكِفُونَ﴾.

^{٦٤} [] الغنمي، أحكام: ٦٦-٨٠؛ شتا، الأصول: ٤٧.

^{٦٥} [] الشافعي، الأم: ١٨٩؛ الرملي، نهاية: ١٠١/٨.

^{٦٦} [] الشيباني، السير: ٨٥/١، ٨٦، (ط ١٩٥٨)؛ الشافعي، الأم: ١٨٨/٤-١٩١؛ ابن كثير، تفسير: ٤٤/٤؛ القلقشندي، صبح: ٩/١٤؛ القرطبي، الجامع: ٩٣/٨.

^{٦٧} [] سورة التوبة/ الآيات ١، ٢.

^{٦٨} [] الشافعي، الأم: ١٩٠/٤؛ الزمخشري، تفسير: ٣١٦/٢، ١٣٩.

^{٦٩} [] الشيباني، السير: ١٧٨٠/٥-١٧٨١؛ الشافعي، الأم: ١٨٩/٤؛ القلقشندي، صبح: ٩/١٤؛ الشوكاني، نيل: ٥٢/٨؛ المودود، الاختيار: ١٢١/٤.

^{٧٠} [] الرملي، نهاية: ١٠١/٨-١٠٢؛ شتا، الأصول: ٧٠.

عنه (٧١). فمثلا قال الشيباني (٧٢): لو قالوا نصالحكهم أو نوادعكم على ان نعطيكم كذا على أن تكفوا عنا شهر فليس ينبغي لهم أن يقاتلوهم حتى ينبذوا إليهم أو يمضي الوقت " هنا بين الشيباني ان المدة قد تكون أقل من أربعة أشهر.

وأما الشافعي فقد قال (٧٣): "أحب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله سبحانه وتعالى بهم، يكون النظر لهم فيها مهادنة العدو من كان أن يهادنه، ولا يهادنه إلا إلى مدة ولا يتجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية كائنا النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة فإن لم يقو الإمام فلا بأس أن يجدد مدة مثلها أو دونها ولا يجاوزها من قبل ان القوة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقل منها وإن هادنهم إلى أكثر منها فمنتقضه لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية ... وقال: وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة الهدنة المطلقة فإن الهدنة المطلقة إلى الأبد فهي لا تجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على ان الخيار إليه حتى إن شاء أن ينبذ إليهم فإن رأى نظرا للمسلمين أن ينبذ إليهم فعل".

أما أصحاب مالك (٧٤): فقد ذهبوا إلى إن مدتها غير محددة، بل يكون موكولا إلى اجتهاد الإمام ورأيه.

وبين الغنمي (٧٥)، إن تقسيم الفقهاء للمعاهدات من حيث المدة هي تقاسيم اجتهادية ربما كانت تتفق مع الحياة الدولية في العصر العباسي. ولكنه استبعد ان تكون قاعدة من قواعد النظام العام الإسلامي التي يجب عدم مخالفتها. لأن حكم قوله (e) أنتم أعلم بأمور دنياكم".

ويتضح من ذلك إن الإمام هو الذي يحدد مدة المعاهدة، لأنه أعلم بأمور الإسلام والمسلمين، ويحق له أن يحدد المدة إلى فترة أخرى حتى تقوى أمور الدولة ويستطيع حين ذاك النبذ على أن لا تزيد على عشر سنين أصلا وباتفاق واحد، ولو زاد عليها ولو يوما واحداً فالزيادة باطلة كذلك لم يجوز الفقهاء المدة الطويلة الأمد لأنها تؤدي إلى تعطيل الجهاد، وهذا مخالف للشرع (٧٦).

ثامناً: الوفاء بالموادعة (العهود):

إن الوفاء بالعهود هو سمة مميزة للمسلمين على مر العصور في تعاملهم مع الشعوب والدول

^{٧١} [] سورة التوبة / الآية ٥.

^{٧٢} [] السير: ١٧١٣/٥.

^{٧٣} [] الشافعي، الأم: ١٨٩/٤؛ الطبري، اختلاف: ١٥، ١٦.

^{٧٤} [] الفلقشندي، صبح: ٩/١٤.

^{٧٥} [] أحكام: ٩٦.

^{٧٦} [] ابن جماعة، تحرير: ٢٣٢؛ النواوي، العلاقات: ٧٩.

باستدلاله بحديث معاوية: "إنه كان بينه وبين الروم عهد فكان يشير نحو بلادهم كأنه يقول: حتى نفي لهم بالعهد ثم نغير عليهم... وإذا شيخ يقول: الله أكبر! وفاء لا غدر، وفاء لا غدر. وكان هذا الشيخ عمرو بن عبسة السلمي... فقال معاوية: ما قولك: وفاء بلا غدر؟ قال سمعت النبي (e) يقول: أيما رجل بينه وبين قوم عهد فلا يحل عقدة ولا يشدها حتى يمضي أمدها وينبذ إليهم على سواء".^(٨٦)

وشرح^(٨٧): "يعني إن العهد كان إلى مدته ففي أخذ المدة سارا إليهم ليقرب منهم حتى يغير عليهم مع انقضاء المدة... وتبين له بما قال إن في صنعه معنى الغدر، لأنهم لا يعلمون أنهم يدنو منهم يريد غارتهم، وإنما يظنون أنه يدنو منهم للأمان... وفي هذا دليل وجوب التحرز عما يشبه العذر صورة ومعنى".

وقال مالك: "ما ختر قوم بالعهد إلا سلط الله عليهم العدو".^(٨٨)

بينما بين الشافعي كيف يتصرف المسلمون في غدر جماعة من القوم. فقال الطبري^(٨٩): وسئل الشافعي عن قوم بينهم وبين المسلمين عهد فغدروا به إلا جماعة منهم ظلت على الوفاء هل يجوز للإمام غزوهم؟ قال: كان له غزوهم ولم يكن له الإغارة على جماعتهم وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء إلى الخروج فإذا خرجوا أوفى لهم وقاتل من يفي منهم" فهذا دليل على مدى وفاء المسلمين بالعهود.

وخير مثال عن الوفاء بالعهود هو العهد الذي كتبه الرسول (e) لأهل نجران وهذا نصه: "بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لأهل نجران - إذا كان عليهم حكمة. في كل ثمرة وفي كل صفراء أو بيضاء أو رقيق مفضل ذلك عليهم وانزل ذلك كله لهم على الفيء حلة من حلل الأواقي في كل رجب ألف حلة وفي كل صفر ألف حلة مع كل حلة أوقية من الفضة، فما زادت على الخراج أو نقصت عن الأواني فبالحساب، وما قضوا من دروع أو خيل أو ركاب أو عروض أخذ منهم بالحساب. وعلى نجران مؤنة رسلي ومنعتهم ما بين عشرين يوما فما دون ذلك، ولا تحبس رسلي فوق شهر وعليهم عارية ثلاثين درعا وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا إذا كان كيد باليمن ذو معرفة. وما هلك مما أعاروا رسلي من درع أو خيل أو ركاب أو عروض فهو ضممين على رسلي حتى يؤدوا

^{٨٦} [الشيباني، السير: ٢٦٥/١.

^{٨٧} [السرخسي، شرح السير: ٢٦٥/١.

^{٨٨} [السيوطي، تنوير: ٧/٥.

^{٨٩} [اختلاف: ٢٣.

إليهم. ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي (e) على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغايتهم. وشاهدهم وعشيرتهم وعباداتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل او كثير لا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيتها ولا كاهن من كهانته وليس عليه دنيه. ولا دم جاهلية ولا يخسرون ولا يعسرون ولا يطاء أرضهم جيش ومن سأل منهم حقا فبينهم الصف غير مظلومين...".^(٩٠)

وقد أستمر هذا العهد طيلة فترة الخلفاء الراشدين فقد جدده الخليفة أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب (t) عنهم أجمعين. فالتاريخ العربي الإسلامي مليء بالعهود والوعود التي قطعها المسلمون على أنفسهم على الوفاء بها، وهذه الحقيقة تؤكدها المسيرة التاريخية الطويلة للدولة العربية الإسلامية.

تاسعاً: أوجه الموادة:

● الموادة على مال:

أجاز بعض الفقهاء الموادة بالمال إذا كان بالمسلمين ضعف، وعند القوة لا يجوز ذلك، لأن الموادة على مال هي دفع النفس عن الهلاك، فإذا لم يكن بالمسلمين قوة، فظهر عليهم عدوهم فأخذ الأنفس والأموال^(٩١). لذا أجاز الشيباني ذلك فقال^(٩٢): "وإذا خاف المسلمون المشركين فطلبوا موادعتهم فأبى المشركون ان يوادعوهم حتى يعطيهم المسلمون على ذلك مالا فلا بأس بذلك عند تحقيق الضرورة".

وقال^(٩٣): "لأنهم لو لم يفعلوا وليس بهم قوة دفع المشركين ظهروا على النفوس والأموال جميعاً، فهم بهذه الموادة يجعلون أموالهم دون أنفسهم. وقد قال رسول الله (e) لبعض أصحابه "أجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك" وحذيفة بن اليمان (t) كان يداري رجلاً فقيل له: إنك منافق. فقال: لا، ولكني أشترى ديني بعبه ببعض مخافة أن يذهب كله. ففي هذا بيان انه ليس بالمهانة".

وأستدل الشيباني على جواز الموادة بالمال بقصة الأحزاب فقال^(٩٤): حصر الرسول (e) وأصحابه رضي الله عنهم، يومئذ بضع عشرة ليلة حتى خلص إلى كل امريء منهم بالكرب. وقال رسول الله

^{٩٠} [] أبو سيف، الخراج: ٧٢؛ صفوت، جمهرة: ٢٢٨/١.

^{٩١} [] الشيباني، السير: ١٦٩٢/٥؛ المودود، الاختيار: ١٢١/٤؛ الزين، سميح عاطف، الإسلام وثقافة الإنسان، ط ٨، دار الكتاب اللبناني، (بيروت، ١٩٨٢م): ٦٢٤ - ٦٢٥.

^{٩٢} [] السير: ١٦٩٢/٥.

^{٩٣} [] السرخسي، شرح السير: ١٦٩٢/٥.

^{٩٤} [] الشيباني، السير: ١٦٩٣/٥.

ثم ذكر الشيباني أموراً تبين للمسلمين كيفية التصرف مع بعض الحالات التي لا يجوز بها القتال مباشرة سواء أكان ذلك من المسلمين أو من غيرهم، وذلك لارتباطها بصيغة الأمان فقد قال^(١٠٣): "لو قال المسلمون. نصالحكم على ان نعطيكم عشرة آلاف دينار على أن تنصرفوا عنا إلى بلادكم. أو قال المشركون للمسلمين صالحونا على أن تعطونا عشرة آلاف دينار على أن ننصرف عنكم، والمسألة بحالها، فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى ينبذوا إليهم، أو يرجع القوم إلى بلادهم للصالح والموادعة التي جرت بين الفريقين، فإن قتالهم بعدها من غير نبد يكون غدراً للأمان، وذلك حرام".

وفسر^(١٠٤): "لأن الموادعة كانت على الانصراف مطلقاً، وانصرفهم عن المسلمين إنما يكون بوصولهم إلى دار الحرب، ومأمنهم عادة، وفي العادة إنما ينصرفون إلى مأمنهم والمطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرف". فهناك لا يحل قتالهم من غير نبد إلى أن يبلغوا مأمنهم فإذا بلغوا مأمنهم فلا بأس بذلك.^(١٠٥)

وعندما حاصر المسلمون مدينة بخارى في زمن الخليفة معاوية بن أبي سفيان، فبعثت خاتون تطلب الصلح والأمان فصالحها معاوية على ألف ألف ودخل المدينة^(١٠٦). و تجوز الموادعة بالسلام والكرام على شرط أن يكون للسلاح من غير المسلمين ومن المسلمين المال وذلك لأن السلاح والكرام من معدات الحرب فلا يجوز تقوية الأعداء بهم، لذا أُعطي للمسلمين الحق في الموادعة بالمال وقد قال^(١٠٧): "لو قالوا لهم نعطيكم كراعنا وسلاحنا على أن تعطونا ألف دينار وتنصرفوا عنا فلا بأس بأن يقاتلهم المسلمون من غير نبد".

وشرح^(١٠٨): "لأن ما ذكروا بمنزلة بيع جرى بينهما، والبيع لا يكون دليل أمان بين التابعين ثم سألوهم ان ينصرفا عنهم. وليس في هذا اشتراط أمان لهم على أنفسهم".

اما عند استخدام لفظة المصالحة أو المسالمة فلا يجوز قتالهم إلا بعد أن يبلغوا مأمنهم، أو ينبذوا إليهم. لأن هاتين اللفظتين تدلان على الأمان لذا قال^(١٠٩): "،إن كانوا قالوا نصالحكم أو نتارككم أو نسالكم على أن نعطيكم الكراع والسلاح على أن تعطونا ألف دينار وتنصرفوا عنا، فلا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوهم حتى ينبذوا إليهم ويبلغوهم مأمنهم".

^{١٠٣} [] الشيباني، السير: ١٧١٢/٥.

^{١٠٤} [] السرخسي، شرح السير: ١٧١٣/٥.

^{١٠٥} [] السرخسي، شرح السير: ١٧١٢/٥.

^{١٠٦} [] البلاذري، فتوح: ٥٠٧/٣.

^{١٠٧} [] الشيباني، السير: ١٧١٥ /٥.

^{١٠٨} [] السرخسي، شرح السير /٥ ١٧١٥.

^{١٠٩} [] الشيباني، السير: ١٧١٥ /٥؛ ٤٩٠ /٢.

وقد قال الأوزاعي^(١١٠): "إن صالح المسلمون أهل الحرب على أن يؤدوا إلى المسلمين كل سنة شيئاً معلوماً على أن لا يدخل المسلمون بلادهم لم يعب مصالحتهم".

أما الشافعي فقال^(١١١): "لا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتال للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشركاً على أن يكف عن أهله إلا في حالة واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتحم فرقة من المسلمين فيخافون أن يظلموا لكثرة العدو وقتلهم أو خلة فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحالة شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات والضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها" ثم قال^(١١٢): إن الموادعة بالمال تُظهر الدولة العربية الإسلامية أمام أعدائها بمظهر الضعف والذلة على خلاف قول الله تعالى: *جَاهِدْهُمْ لَعَلَّ كُفَّ كُفٌّ*.^(١١٣)

ويبدو من عرض الآراء أن الموادعة بالمال أجازها بعض الفقهاء لأسباب يقررها الإمام لأنه المسؤول الأول عن المسلمين. إلا أنهم أكدوا على جوازها في حالة ضعف المسلمين. وهذا ما فعله معاوية عندما أحس بضعف موقفه وأدع الروم بمبلغاً من المال لدفع الخطر عن تهديداتهم.^(١١٤)

● الموادعة بالرهن:

قصد بها إعطاء رهينة أو رهائن من كلا الطرفين تأميناً لاحترام العهد، وضماناً لتنفيذه، وعدهم المسلمون في حمايتهم، بحيث يكون لهم الأمان في دار الإسلام في أثناء رجوعهم إلى مأماتهم حتى لو نقض العدو المعاهدة^(١١٥). وبديهي إن إجراء أخذ الرهائن ليس حكماً من أحكام المسلمين، وإنما هو تصرف دعت إليه ظروف الدولة العربية الإسلامية تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.^(١١٦) وقال^(١١٧): "وإذ طلب المشركون في الموادعة أن نعطيهم، رهناً من رجال المسلمين، على أن يعطوا من رجالهم رهناً مثل ذلك، فهذا مكروه، لا ينبغي للمسلمين أن يجيبوهم إليه بدون تحقق

^{١١٠} [الطبري، اختلاف: ١٨]

^{١١١} [الطبري، اختلاف: ١٨، ١٩]

^{١١٢} [القلقشندي، صبح: ٧/١٤؛ الغنمي، أحكام: ٩٩]

^{١١٣} [سورة آل عمران/ الآية ١٣٩]

^{١١٤} [يذكر أن معاوية دفع للروم البيزنطيين مبلغاً قدره ألف دينار عن كل سنة. البلاذري، فتوح: ١٨٨؛ عثمان، الحدود: ٣٧. وفي رواية أخرى بأنه دفع ثلاثة آلاف قطعة ذهبية بالإضافة إلى خمسين أسير وخمسين حصان. طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة الأموية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م): ٣٥]

^{١١٥} [المحمصاني، القانون: ٧٨؛ أبو شريعة، نظرية: ٤٧١]

^{١١٦} [الغنمي، أحكام: ١٠٠]

^{١١٧} [الشيباني، السير: ١٧٥٠/٥]

الضرورة".

وشرح^(١١٨): "لأنهم غير مأمونين على رجال المسلمين، والظاهر ان مخالفتهم في الاعتقاد تحملهم على قتلهم، ولا زاجر من حيث الاعتقاد يزجرهم عن ذلك، وإليه أشار رسول الله (e) في قوله: "ما خلا يهودي بمسلم إلا حدّثته نفسه بقتله" فإن اصطلحوا على ذلك لأمر خافه المسلمون لم يجدوا منه بدءاً، ثم ابتدأ المشركون فأعطوا المسلمين رهنهم فللمسلمين أن يمتنعوا من دفع رهنهم إليهم، وذلك أفضل لهم لأن الضرورة قد اندفعت بوصول رهن المشركين إلى يد المسلمين، وهم غير مأمونين على المسلمين، فإن قيل: فهذا غدر من المسلمين أن يأخذوا الرهن، ولا يعطوا الرهن كما شرطوا قلنا: لا كذلك، ولكن كان جواز ذلك الشرط لمعنى الضرورة وقد ارتفعت".

"ألا ترى أن في أصل المودعة إذا زال المعنى الذي أحوج المسلمين إليها بأن يقووا على قتال المشركين، وقد واعدوهم مدة معلومة، فإنه يجوز النبذ إليهم قبل مضي تلك المدة، ولا يكون ذلك غدراً، والأصل فيه قوله (e): "من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير، وليكفر يمينه". وتلك المودعة لا تكون أقوى من اليمين".^(١١٩)

ثم قال^(١٢٠): "فإن قالوا: فردوا علينا رهننا إن لم تعطونا رهنكم لم نردهم حتى نأمن مما كنا نخافه... فإذا وقع الأمن مما كنا نخاف فحينئذ نرد عليهم رهنهم".

وفسر^(١٢١): "لأن في ردهم تقويتهم علينا وتمكينهم من استئصال بعض المسلمين، وذلك لا يجوز، لأنهم بمنزلة المستأمنين فينا، فنحبسهم إلى أن نأمن مما نخافه منهم، ثم نبلغهم مأمئهم".

وكان المسلمون يعاملون الرهائن باحترام ويوفرون لهم ما يحتاجونه وفي أغلب الأحيان يطلقون سراحهم، أما رهائن المسلمين فكانوا كثيراً ما يتعرضون للأذى ويُقتلون في أغلب الأوقات.^(١٢٢) وفي ذلك قال^(١٢٣): "ولو كانوا شرطوا في أصل المودعة أنهم إن غدروا فقتلوا رهن المسلمين فدماء رهنهم لنا حلال ثم قتلوا هم رهننا فإن دماء رهنهم لا تحل لنا لما روى إن هذه الحادثة وقعت في زمن معاوية (t) فأجمع هو والمسلمون معه على ألا يقتلوا رهن المشركين".

وللإمام الحق في إجبار المسلمين ان يكونوا رهائن لدفع الأذى عن سائر المسلمين إذا شعر الإمام بوجود ضعف لدى المسلمين. أما إذا علم أنهم سوف يقتلون فلا يحل له ذلك: "فإن لم يكن

^{١١٨} [] السرخسي، شرح السير: ١٧٥٠/٥.

^{١١٩} [] الشيباني، السر: ١٧٥١/٥.

^{١٢٠} [] الشيباني، السير: ١٧٥١/٥.

^{١٢١} [] السرخسي، شرح السر: ١٧٥١/٥.

^{١٢٢} [] الغنمي، أحكام: ١٠٠؛ علي، جاسم صكبان، "الاتصالات مع الجهات البيزنطية"، مجلة المؤرخ العربي، س ١١، ع ٢٨، لسنة ١٩٨٦: ٦٥.

^{١٢٣} [] الشيباني، السير: ١٧٣٥/٥؛ الشافعي، الأم: ١٨٥/٤؛ ابن سلام، الأموال: ١٧٥؛ البلاذري، فتوح: ٢١٦.

بالمسلمين قوة على المشركين وطلبوا منا في المودعة أن نعطيهم رهنا فقال الرهن لا نرضى بذلك، لأنهم غير مأمونين علينا، فلا بأس أن يجبرهم الإمام على ذلك على وجه النظر للمسلمين ... فإن كان أكبر الرأي عنده أنهم إذا أخذوا الرهن قتلوهم فحينئذ لا يحل له أن يدفعهم إليهم".^(١٢٤)

وفسر^(١٢٥): "لأن الخوف من جهتهم على جماعة من المسلمين ظاهر، وعلى هؤلاء الرهن إذا دفعناهم إليهم ليس بظاهر، بل الظاهر في الناس الوفاء بالمودعة، وقد بينا إن الإمام إذا ابتلى ببليتين فإنه يختار أهونهما، ويدفع أعظم الضررين بأهون الضررين... لأنه إذا دفعهم كان شريكا في دمائهم، معينا على هلاكهم، وإذا لم يدفعهم فظفر المشركون بالمسلمين لم يكن الإمام شريكهم فيما يصنعون بالمسلمين وأكبر الرأي في هذا كاليقين".

أما إذا جرت المودعة بين المسلمين وغير المسلمين لمدة معلومة يحددها الطرفان المتواعدان، ثم أراد المسلمون أن ينقضوا المودعة ولديهم رهائن ففي هذه الحالة لا يصح للمسلمين إبطال المودعة حتى يتم استنقاذ رهائن المسلمين منهم. أو نفاذ المودعة. إلا إذا مات الرهائن، أو إنهم في قتالهم يستطيعون إنقاذ الرهائن فلا مانع من ذلك.^(١٢٦)

ويروى في ذلك أن المسلمين عندما حاصروا سمرقند أضطر أهلها إلى طلب الصلح فصالحهم المسلمون على سبعمائة ألف درهم وعلى أن يعطوهم من أبناء عظمائهم، فأعطوهم خمسة عشر من أبناء ملوكهم ويقولون أربعين ويقال ثمانين.^(١٢٧)

وقال الأوزاعي^(١٢٨): لا تقتل الرهن بغدرهم مستدلا بحديث معاوية.^(١٢٩)

وان عاهدونا على رد رهائهم، والرهائن أعلنوا إسلامهم، ففي هذه الحالة وجوب رد الرهائن لأنهم على العهد وهو ما اشترطوا عليه في العهد، أما ان كانت أنثى لم ترد ولو كان شرط رد صريحا.^(١٣٠) ويبدو مما ذكر أن الرهائن سواء أكانوا من الذكور أم من الإناث، فإن الإمام هو الذي يقرر صيغة ردهم إلى ديارهم، حتى وإن كانوا رسلا جاءونا باختيارهم، لأن الشرط وقع في العهد، وهذا ما وجدناه في حديث سول الله (e) عندما أرسلت إليه قريش رسولا، وأعلن الرسول إسلامه وأراد البقاء فرفض الرسول بقاءه وردّه إليهم. لأن المسلمين عند شروطهم. إلا المرأة فإنها لا ترد لأن

^{١٢٤} [] الشيباني، السير: ١٧٥٨/١٦٦٤، ٥/٤،

^{١٢٥} [] السرخسي، شرح السير: ١٧٥٨/٥.

^{١٢٦} [] الشيباني، السير: ١٧٥٨/٥ - ١٧٥٩، ١٦٦٦/٤.

^{١٢٧} [] البلاذري، فتوح: ٥٠٨.

^{١٢٨} [] ابن سلام، الأموال: ١٧٦؛ النوادي، العلاقات: ٥٠٩.

^{١٢٩} [] ابن سلام، الأموال: ١٧٦؛ النوادي، العلاقات: ٥٠٩.

^{١٣٠} [] الدسوقي، حاشية: ٢٠٦/٢.

حكم الشرع فيها تصبح من السبايا.

عاشراً: نقض الموادعة (المعاهدة):

● نقض الموادعة من قبل المسلمين:

إن جميع العهود والمواثيق التي تعقدها الدولة العربية الإسلامية يجب أن تكون محددة لأجل معين ولا يجوز نقضها إلا فيما نص علي الشرع الإسلامي^(١٣١). وقد أجمع الفقهاء على أن النقض يتم من أحد الطرفين، ففي حالة النقض من المسلمين جوز الفقهاء ومنهم الشيباني إن للمسلمين الحق في نقض المعاهدة إذا كان في ذلك مصلحة للدولة. وإن للإمام وحده حق النقض^(١٣٢). فقال^(١٣٣): "لو بدا للإمام بعد الموادعة ان القتال خير فبعث إلى ملكهم ينبذ إليهم صار ذلك نقضا... ولكن لا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف مملكتهم حتى يمض من الوقت مقدار ما يبعث الملك إلى ذلك الموضع من ينذرهم. لأننا نعلم أن ملكهم بعدما وصل الخبر إليه لا يتمكن من إيصال ذلك إلى أطراف مملكته إلا بمدة فلا يتم النبذ في حقهم حتى تمضي تلك المدة، بعد المضي لا بأس بالإغارة عليهم، وإن لم يعلم المسلمون ان الخبر أتاهم... ولكن ان علم المسلمون يقينا ان القوم لم يأتهم خبر فالمستحب لهم ألا يغيروا عليهم حتى يعلموهم".

وشرح^(١٣٤): "لأنه ليس على الإمام في الحرز عن الغدر فوق ما أتى به من النبذ إلى ملكهم وإخباره بأنه قاصد إلى قتالهم... ولأنه ليس على المسلمين إعلامهم. وإنما عليهم إعلام ملكهم، ثم على ملكهم إعلام أهل مملكته، فإن لم يفعل هو ذلك فإنما أتوا من قبل ملكهم لا من قبل المسلمين... لأن هذا شبيه بالخديعة، وكما يحق على المسلمين التحرز عن الخديعة يحق التحرز عما يشبه الخديعة.

أما في حالة الخيانة والغدر، فإن الإسلام يكره الخيانة ويحتقر الخائنين الذين ينقضون العهود ومن ثم لا يجب للمسلمين أن يخونوا العهد في سبيل غاية مهما تكن شريفة لأن النفس الإنسانية واحدة لا تتجزأ، ومتى استحلت لنفسها وسيلة خسيصة فلا يمكن أن تظل على غاية شريفة وليس مسلما من يبرر الوسيلة بالغاية^(١٣٥). لذا لا تحل محاربة غير المسلمين إلا بعد إعلامهم بنبذ العهد، وبلوغ خبره إلى القريب والبعيد حتى لا يؤخذوا على حين غرة لقول الله تعالى: جَدُّ ن ن

^{١٣١} [الشافعي، الأم: ١٠٨؛ الكاساني، بدائع: ١٠٩/٧.

^{١٣٢} [الشيباني، السير: ١٦٩٨/٥.

^{١٣٣} [الشيباني، السير: ١٦٩٧/٥، ٢٧٦/٢.

^{١٣٤} [السرخسي، شرح السير: ١٦٩٧/٥ - ١٦٩٨؛ سابق، فقه: ١٠١/٣ - ١٠٢.

^{١٣٥} [سيد قطب، الظلال: ١٤٥٢/٣.

لهم، بمعنى لا تبرأ منهم الذمة إلا إذا أجمعوا على النقض أما إذا انقضت منهم طائفة فتؤخذ هي بنكثها دون الباقيين. إلا ان يكون ذلك بممالة منهم، ورضاً بما صنعت الخاصة فهناك تحل دمائهم، ولم ترد في كتب السير أي حادثة نقض للعهد من قبل المسلمين بل إن العهد كانت تنقض من قبل غير المسلمين.^(١٦٠)

الخاتمة

ان الموادة والمعاهدات من اهم مبادئ العلاقات الدولية الاسلامية ، لانها جاءت مرتبطة بأحكام وضوابط الشريعة الاسلامية، وان تكون محققة لمصلحة المسلمين ولدفع الضرر عنهم، الى جانب مراعاة ما يتصل بمدة المعاهدة فضلا عن القواعد والضوابط المنظمة لبرامها . فان اكتملت المعاهدات تعين على الدولة الاسلامية الوفاء بها واحترامها لأنها تعد اساسا في تنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم . وتنتهي الموادة بانتهاء مدتها .

فأي صورة من هذه الصور التي تبين مدى تمسك المسلمين بالشريعة الاسلامية، ومدى الصدق والامانة التي ينتهجونها في تعاملهم على كافة الاصعدة وبمختلف المجالات والسياسية والاقتصادية الاجتماعية من قبل جميع المسلمين في انحاء المعمورة.

^{١٦٠} [العلوي، هادي، في السياسة الإسلامية، (الفكر والممارسة)، ط ١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧٤م): ٢٩؛ أبو شريعة، نظرية: ٤٧٢.

المراجع

- أبو زهرة، محمد. (د.ت). العلاقات الدولية في الإسلام.
- أبو شريعة، عبد الكريم. (د.ت). نظرية المعاهدات في الشريعة الإسلامية.
- ابن العربي، محمد بن عبد الله. (د.ت). أحكام القرآن (ج ٢)
- ابن الأثير، عز الدين. (د.ت). الكامل في التاريخ (ج ٢)
- ابن جماعة، بدر الدين. (د.ت). تحرير الأحكام.
- ابن رشد، محمد بن أحمد. (د.ت). بداية المجتهد ونهاية المقتصد (ج ١)
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام. (د.ت). كتاب الأموال.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (د.ت). المغني (ج 10)
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (د.ت). البداية والنهاية (ج ٢)
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (د.ت). تفسير القرآن العظيم (ج ٤)
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). لسان العرب (ج ٣، ج ٨، ج ٩)
- ابن هشام، عبد الملك. (د.ت). السيرة النبوية (ج ١-ج ٢)
- الأرنمازي، فخري. (د.ت). الدبلوماسية الإسلامية.
- البيسيوي، علي بن محمد. (١٩٨٤). جامع أبي الحسن البيسيوي (ج ٤). عمان: دار جريدة عمان.
- البلاذري، أحمد بن يحيى. (د.ت). فتوح البلدان.
- بليق، محمد. (د.ت). منهاج الفقه الإسلامي.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (د.ت). السنن الكبرى.
- الجارحي، محمد طلعت الغنمي. (د.ت). أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار غريب.
- الجصاص، أحمد بن علي. (د.ت). أحكام القرآن (ج ٣)
- الحمصاني، صبحي. (د.ت). القانون الدولي العام.
- الدسوقي، محمد عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي.
- الذهبي، شمس الدين. (د.ت). سير أعلام النبلاء (ج ١)
- زيدان، عبد الكريم. (١٩٩٤). المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية (ط ٢، ج ٤). بيروت: مؤسسة الرسالة.

سابق، سيد. (د.ت). فقه السنة (ج ٣)

السرخسي، محمد بن أحمد. (د.ت). شرح السير الكبير (ج ٥)

الشافعي، محمد بن إدريس. (د.ت). الأم (ج ٤)

الشريبي، محمد الخطيب. (د.ت). مغني المحتاج (ج ٤)

الشيبياني، محمد بن الحسن. (د.ت). السير الكبير.

الشوكاني، محمد بن علي. (د.ت). نيل الأوطار (ج ٨)

الطبري، محمد بن جرير. (د.ت). تاريخ الأمم والملوك.

الطبري، محمد بن جرير. (د.ت). تفسير الطبري.

طه، رنا صلاح. (١٩٩٩). العلاقات الدبلوماسية بين العباسيين والبيزنطيين (١٣٢-٣٢٠هـ) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الموصل.

طقوش، محمد سهيل. (١٩٩٦). تاريخ الدولة الأموية. بيروت: دار النفائس.

عبد الوهاب، عبد الكريم. (د.ت). مختصر الإنصاف.

العزاوي، عباس. (د.ت). عشائر العراق.

العقيلي، محمد رشيد. (١٩٨٠). اليهود في شبه الجزيرة العربية. عمان: وزارة التربية والتعليم.

العطية، عصام. (١٩٨٢). القانون الدولي العام (ط ٣). بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

العلوي، هادي. (١٩٧٤). في السياسة الإسلامية: الفكر والممارسة. بيروت: دار الطليعة.

غانم، محمد حافظ. (١٩٦٧). مبادئ القانون الدولي العام. القاهرة: مطبعة النهضة الحديثة.

القلقشندي، أحمد بن علي. (د.ت). صبح الأعشى (ج ١٤)

القرطبي، محمد بن أحمد. (د.ت). الجامع لأحكام القرآن.

المودود، عبد الكريم. (د.ت). الاختيار لتعليل المختار (ج ٤)

ناصر، منصور. (د.ت). التاج الجامع للأصول (ج ٤)

النواوي، عبد الرحمن. (د.ت). العلاقات الدولية في الإسلام.

وهبة، مراد. (د.ت). المعجم الفلسفي: معجم المصطلحات الفلسفية.